المؤتمر العربى الدولى الخامس*
لضمـــان جودة التعليـــم العالـــى

رباب الحسينى **

لم يعد يقاس تقدم الدول بالتعليم فقط ولكن بالمستوى المتحقق من التعليم والتحصيل وهو ما يرتبط بجودة التعليم، فالتعليم هو أحد المجالات الحيوية التى تمثل تحديًا لتحقيق تنمية مستدامة، فتنفيذ خطط تنموية ناجحة لابد وأن يرتبط بنظام تعليمى يخضع لمعايير ضمان الجودة فى كل مراحل التعليم، وهو ما يعنى أيضا أهمية وضرورة أن ترتبط مدخلات المنظومة التعليمية مع المخرجات التعليمية بحيث تتوافق مع متطلبات المجتمع، فالتعليم الناجح لا يتحقق بمعزل عن احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

وفى عالم منفتح على قيم العولمة، تلاشت فيه الحواجز والحدود، وظهرت المؤسسات العالمية التى تعتمد على المنافسة واجتذاب الكفاءات، لم يعد المكان والمكانة تتسع إلا لذوى الكفاءات والقدرات التى تعتمد على الإتقان وتستطيع متابعة التقنيات الحديثة.

يتضمن تناول موضوع جودة التعليم، التعرض للعديد من المفاهيم والمصطلحات مثلث أدبيات مرجعية، ومنها الجودة، والتحكم فى الجودة، ومعايير الجودة، وتحسين الجودة، وإدارة الجودة، وإدارة الجودة الشاملة، ومؤشرات تقويم الجودة. والجدير بالذكر هو انتشار فكرة الجودة فى كثير من المجالات مثل الصناعة والإنتاج والصحة، بالإضافة للتعليم موضوع هذا المؤتمر.

* المؤتمر العربى الدولى الخامس لضمان جودة التعليم العالى ٢٠١٥، دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، ٣-٥ مارس٢٠١٥.

** أستاذ علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

تناول المؤتمر العديد من الموضوعات والقضايا التى تتعلق بالجودة فى التعليم العالى وذلك من خلال عدة محاور، على النحو التالى:

المحور الأول: الإطار الفلسفى والقيمى لجودة التعليم العالى واشتمل هذا المحور على الموضوعات التالية:

* الأسس الفلسفية والأخلاقية.
* المبادئ والنظريات السائدة.
* ثقافة الجودة فى السياقات الجامعية المعاصرة.

وخصص المحور الثانى، لآليات تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالى فى المؤسسات التعليمية، البرامج الأكاديمية، وكذلك فى مجال البحث العلمى وخدمة المجتمع.

وتناول المحور الثالث، إدارة الجودة فى التعليم العالى من خلال:

* دور معايير ضمان الجودة وصلاحيتها الفعلية فى التعبير عنها.
* تجارب فى تطبيق أنظمة إدارة الجودة.
* منهجيات الدراسة الذاتية للجامعة.

وخصص المحور الرابع للبعد التخطيطى والاقتصادى للجودة بما فى ذلك التخطيط الاستراتيجى واقتصاديات الجودة، بالإضافة للخطة الإستراتيجية .

وتناول المحوران الخامس والسادس، تقديم نماذج فى ضمان جودة التعليم العالى فى الجامعة البحثية، والجامعة التكنولوجية، والجامعة الإلكترونية، والتعليم عن بعد.

ومثل تصنيف الجامعات المحور السابع، بهدف استشراف مستقبل الجامعات العربية فى سياق التصنيفات الدولية، والتعرف على مؤشرات تصنيف الجامعات العربية.

ويعكس المؤتمر، الاهتمام العربى بجودة وضمان التعليم العالى. وهو مؤتمر علمى محكم مخصص فى مجال ضمان جودة التعليم العالى، ويعقد سنويًا فى إحدى جامعات الوطن العربى، ويهدف هذا المؤتمر إلى صياغة فكر عربى متكامل لجودة أداء الجامعات والتعليم العالى، ويهتم فى لقاءاته السنوية بتطوير متطلبات الاعتماد للجامعات العربية والوقوف على تحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة، يضاف إلى ذلك أهمية نقل الخبرات والتجارب العربية والعالمية فى مجال جودة التعليم.

تضمنت الجلسة الافتتاحية ثلاث كلمات للمتحدثين الرئيسيين، أشار مدير هيئة الاعتماد الأكاديمى بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلى عدد من الموضوعات المهمة حول تشخيص الحالة الراهنة لنظم ضمان جودة التعليم وأهم التحديات التى تواجه التعليم الإليكترونى (البنية التحتية، تأهيل أعضاء هيئة التدريس، الثقافة المجتمعية، معايير الاعتماد الأكاديمى لبرامج التعليم الإلكترونى). وتناول رئيس مجلس أمناء جامعة الزرقا، كيفية تحقيق الميزة التنافسية المستدامة فى الجامعات العربية، وأهمية التنافس والتعاون والتكامل بين الجامعات العربية. وأشارت المتحدثة الثالثة؛ المدير العام لهيئة الاعتماد الوطنى بالكويت، إلى نشأة هيئة الاعتماد الوطنى بدولة الكويت وأهميتها فى ضمان جودة التعليم العالى والتحديات التى يواجهها وسبل التعامل معها.

جلسات المؤتمر

تضمنت الجلسة الأولى، ثلاث جلسات متوازية شملت الإطار الفلسفى والقيمى لجودة التعليم العالى وتناول المتحدثون قضايا تتعلق بأثر ثقافة الجودة فى السلوك التنظيمى للمؤسسات الجامعية، ضمان الجودة بين جودة الحياة والجودة الاجتماعية وذلك من خلال قراءة فى المبادئ والنظريات السائدة وكان السؤال الرئيس هو هل تفيد مراجعة النظريات السائدة ومفاهيم ضمان الجودة وجودة الحياة والجودة الاجتماعية فى إثراء مفهوم ضمان الجودة فى تنظيمات التعليم العالى؟ ويمثل هذا البحث إضافة حقيقية

على المستوى النظرى والفكرى من حيث طرحه لقضايا إشكالية من شأن: إلى أى حد يمكن قبول التداخل بين المفاهيم التى طرحها البحث؟ وهل يمكن توظيف مفاهيم جودة الحياة والجودة الاجتماعية فى إثراء مفهوم ضمان الجودة، وإضافة معانى أخرى جديدة له؟

ولعل أهم النتائج التى تم التوصل إليها، أن ربط مفهوم ضمان الجودة مع مفاهيم جودة الحياة والجودة الاجتماعية قد ساعد فى إثراء المفهوم وإضافة معايير موضوعية وذاتية.

كما أن تطبيق نظم الجودة فى بعض الجامعات العربية، كان له انعكاسات سلبية على جودة الحياة، وتراجع مشاركة هيئة التدريس فى برامج ضمان الجودة.

كان أيضا من بين القضايا التى عرضت، دور هيئة التدريس الجامعى فى تعزيز القيم الأخلاقية لدى طلبة مؤسسات التعليم العالى وخلصت إلى التأكيد على الدور المحورى التربوى والخلقى لعضو هيئة التدريس إضافة لدوره العلمى.

مثل رأس المال الفكرى وتأثيره على الأداء الأكاديمى، إحدى القضايا المهمة التى عرضت بالمؤتمر وذلك من خلال دراسة حالة جامعة الزرقا بالأردن، وإمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم العالى، وقد تم التأكيد على أن إدارة الجودة الشاملة فى الجامعات العربية، تمثل ضرورة ويرتبط بذلك أهمية تطوير المؤسسات التعليمية.

تناول الباحثون فى المحور المخصص لآليات تطبيق معايير جودة التعليم العالى، موضوعات تتعلق بالمنهجية والمعايير التى تضمن إمكانية تحقيق الجودة. وفى هذا السياق قدمت نماذج حول الكتاب الجامعى بكليات الحاسوب وتقنية المعلومات فى اليمن وآليات تطوير الجودة فى البحث العلمى والتعليم العالى، وتقييم أداء مراكز الاعتماد والجودة فى جامعة "أريد" الأهلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وفى إطار إعطاء نماذج والتعرف على التجارب المختلفة تعرض المحور

إلى ضرورة تطوير كليات التربية بالجامعات الأردنية الخاصة فى ضوء معايير الاعتماد والتمييز والدعوة لضرورة تحسين جودة آليات تطوير التعليم العالى.

اهتم المؤتمر أيضا بمعرفة الوضع الراهن للجامعات العربية فى ضوء المؤشرات الدولية، وذلك بتناول مؤشرات التصنيف الدولية للجامعات وكيفية الاستفادة منها.

وفى إطار الاهتمام بقضية تصنيف الجامعات عرضت قضايا تتعلق بضرورة نشر ثقافة الجودة فى الجامعات وتطوير آليات تهدف لتحسين أداء الجامعات العربية فى التصنيفات العالمية، مع الوضع فى الاعتبار الانتقادات التى توجه إلى هيئات تصنيف الجامعات من حيث مدى الالتزام بالموضوعية والمنهجيات والمعايير التى تعتمد عليها، وما ينتج عن ذلك من تأخر ترتيب الجامعات العربية بل خروج غالبيتها من التصنيفات العالمية وهو ما يهدد السمعة الأكاديمية للجامعات العربية، وخروجها من مجالات التنافسية الأكاديمية، وأكثر من ذلك ندرة فرص العمل لخرجيها. وهو ما يتطلب ضرورة وضع نماذج تقييم لتحسين أداء الجامعات العربية فى التصنيفات العالمية، مع دراسة وتحليل أشهر التصنيفات العالمية للجامعات (شنغهاى، يبوماتريكس، الكيو أس). كما تعرضت الجلسة التى خصصت لآليات تطبيق معايير جودة التعليم العالى لعدد من الموضوعات المهمة من بينها التخطيط الاستراتيجى والميزة التنافسية العالمية فى الجامعات السعودية، وأكدت على أهمية التخطيط الاستراتيجى التنافسى الذى يستند على ثلاث ركائز (المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة، عوامل الإبداع والتطور) وبهذا المعنى فإن هناك أهمية قصوى لتطبيق التخطيط الاستراتيجى فى المؤسسات التعليمية لتحفيز الطلاب نحو المنافسة العالمية.

والجدير بالذكر هو اهتمام المؤتمر بتخصيص جلسات تناقش المشكلات التى يتعرض لها ضعاف السمع والصم بالتعليم العالى، ومعايير تقييم المقررات الإلكترونية المخصصة لهم.

وفى إطار عرض التجارب والنماذج العربية، عرضت أوراق من السودان حول الإجراءات التطبيقية لضمان جودة التعليم العالى بالسودان، وقدم أيضًا تصورًا لمقترح لتطوير جودة الخطط الدراسية بالجامعات الفلسطينية .

واشتمل محور إدارة الجودة فى التعليم العالى على موضوعات عديدة حول معايير ضمان الجودة فى مراحل تعليمية مختلفة وبلدان مختلفة (برامج الماجستير/ والدكتوراه) وإعطاء نماذج من جامعة بنزرت، ومتطلبات تطبيق الاعتماد التربوى بالمؤسسات التعليمية فى دولة الكويت ودور إدارة المعرفة فى تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى فى مؤسسات التعليم العالى بالمملكة العربية السعودية.

ومن بين الموضوعات المهمة التى أثارها المؤتمر مناقشة قضيتين، **الأولى هى** دور جودة التعليم فى المواءمة بين مخرجات التعليم العالى ومتطلبات سوق العمل، على اعتبار أن اهتمام الجامعة بجودة مخرجاتها لها دور فعال فى الحد من مشكلة البطالة والاستفادة من رأس المال البشرى، والقضية الثانية ترتبط بالتأكيد على أهمية البحث العلمى من خلال كونه طريقة منظمة علمية ومنهجية لاكتشاف حقائق فضلاً عن الدور الرئيس للبحث العلمى فى تطوير التعليم الأكاديمى.

إذا كان من بين عناصر المنظومة التعليمية، أعضاء هيئة التدريس والطالب، فلقد اهتم عدد من الأبحاث المقدمة بدراسة متطلبات جودة أداء عضو هيئة التدريس وأثرها على مخرجات العلمية التعليمية وتقييم جودة التعليم وفقًا لإدراك هيئة التدريس حتى يمكن تطوير أداء العاملين بمؤسسات التعليم، فى مقابل ذلك، قدمت عددًا من الأبحاث التى اهتمت بمعرفة آراء الطلاب وتقييمهم لمدى جودة التعليم العالى. إضافة لأهمية التطوير التنظيمى ودوره فى تحسين جودة التعليم العالى وهو ما يعكس تناول المنظومة التعليمية بأطرافها المتعددة.

يمثل البعدان التخطيطى والاقتصادى، قضية جوهرية عند وضع وتحديد معايير الجودة، وهما ضمان لتحقيق جودة التعليم، وفى إطار التخطيط الاستراتيجى وأثره على تطبيق متطلبات محاور الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى، أكدت

الأبحاث– من خلال عدد من الدراسات الميدانية– أهمية هذا العنصر وإرجاع الكثير من التقدم الحادث إلى تطبيق التخطيط الاستراتيجى بما يتضمنه من رؤية وأهداف وتحقيق نتائج قابلة للقياس. وهى أمور ينبغى إدراجها فى خطة تنفيذية محددة الزمن والمسئولية عن التنفيذ وما يرتبط بذلك من ضرورة المتابعة والتقييم. فالعملية التعليمية هى عملية ينبغى أن تكون محددة الأهداف ومخططًا لها.

والجدير بالذكر هو اهتمام الأوراق البحثية بالتعرف على آراء القيادات الإدارية وأهم معوقات العمل بالإضافة إلى عينات من أعضاء هيئة التدريس والطلاب كما أشرنا.

واهتمام المؤتمر بالمخرجات التعليمية من (إعداد، اشتقاق، مراجعة، اكتمال، ملاءمة، اختيار) وهذا يمثل اهتمامًا أصيلاً يظهر صوابه ورجاحته عند تقويم المخرجات التعليمية والتى تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة ومفيدة عن مدى تعلم الطالب فى تخصص بعينه، بالإضافة إلى إتاحة البيانات التى تسمح بتعديل البرامج التعليمية، وأساليب التدريس وتحسين الأداء. وفى إطار التأكد من كفاءة مخرجات العملية التعليمية يجب أن تكون عملية التقويم عملية مستمرة ومنهجية تشمل الحصول على معلومات وبيانات دقيقة وتحليلها لتحسين عملية التعلم، بوصفها عملية جوهرية وأحد ضمانات تحقيق جودة التعليم.

انصب اهتمام جلسات المؤتمر أيضًا على المستحدثات الخاصة بالتطور التكنولوجى ومعايير جودة التعليم التكنولوجى. وأهمية الجامعة الافتراضية كأحد نواتج التطور التكنولوجى.

وطرحت إشكاليات حول تأثير التعليم الإلكترونى على مهارات الطالب واقترحت نموذجًا لضمان جودة التعليم من خلال برامج التعليم عن بعد فى مهارات التدريس الإلكترونى لدى أعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى ذلك فإن للتعليم الإلكترونى دورًا مهمًا فى تطوير الأداء الأكاديمى.

لقد أهتم المؤتمر بعرض نماذج متعددة من الدول العربية فى المحاور المختلفة، وما يمكن رصده هو تشابه المسارات بين معظم الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات، حيث الأعداد الكبيرة للطلاب، وعدم دقة ووضوح معايير الانتقاء للكليات والتخصصات، ولينتج ذلك الانفصام بين مسار العملية التعليمية ونواتجها وسوق العمل.

وما يمكن استخلاصه من خلال هذا العرض لوقائع المؤتمر المهم هو أن قضية جودة التعليم تمثل أحد التحديات الكبرى التى تواجه المجتمع العربى، فالاعتراف العلمى والمكانة المرموقة للباحثين يتم من خلال المواكبة الجادة للتطورات العالمية، ونشير هنا إلى أنه قد صدر فى مصر عام ٢٠٠٦ قرار بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد كهيئة مستقلة تتبع رئيس الوزراء.

ومن ثم فلابد من العمل على التغلب على التحديات والمعوقات أمام تطبيق نظم جودة التعليم فى جميع مراحل التعليم ومستوياته، وأن يحكم ذلك أيضًا منظومة متكاملة تستند على رؤية، وأن التعليم هو الذى يحدث فارقًا بين الأمم. ومن ثم فالمسئولية التى تشمل ضرورة تطوير العملية التعليمية وتطبيق الاعتماد الأكاديمى ومعاييره لضمان جودة تعليمية، هى مسئولية تتطلب الشراكة بين كل أطراف المنظومة التعليمية والدولة.

لقد تضمن البيان الختامى للمؤتمر العديد من التوصيات والتى من بينها أهمية وضرورة تأسيس هيئة مستقلة للاعتماد على مستوى الوطن العربى، على أن تراعى معايير الجودة العالمية، بحيث لا يحدث انفصام بين ماهو دولى وما هو عربى، وأن تحدد هذه الهيئة كيفية قياس جودة التعليم من خلال آليات قابلة للتطبيق ومؤشرات واضحة لقياس الأداء.

والجدير بالذكرهو تأكيد التوصيات على ضرورة بناء قواعد بيانات لمصادر البحث والتعليم، بحيث يمكن النفاذ إليها بسهولة بالاعتماد على وسائل التقدم التكنولوجى وهو ما يعنى أيضا ضرورة تفعيل التعليم الإليكترونى واعتماد برامجه.

وفيما يتعلق بتصنيف الجامعات العربية، فلقد أوصى المؤتمر بتأسيس هيئة، تراعى فى اهتمامها بهذا الشأن تذليل العقبات التى تحول دون حصول الجامعات العربية على تصنيف لائق دولياً، وهو ما يتطلب الاستفادة من التجارب الناجحة وتبادل الخبرات العربية والدولية.

لقد اهتمت التوصيات بالتأكيد على الدور المحورى والمهم للبحث العلمى، مما يتطلب ضرورة اعتبار البحوث العلمية أحد أفرع البرامج الأكاديمية، بحيث تضطلع الجامعات العربية بدورها البحثى وإسهامها العلمى فى تلبية احتياجات المجتمع المحلى، وحتى يقوم العلم بدوره فى خدمة المجتمع والارتقاء على أساس علمى يعتمد على معايير الجودة.